

الْمِنْظُومَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

فِي
الْأُصُولِ الْأَعْنَقَادِيَّةِ

الْمَنْسُوبَةُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ
الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٧٢٨ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهَا

الْتِمَامُ الْعَالَمِيَّةُ

نَظَّمَهَا

عَلِيِّ بْنُ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
أَنْجَلِيِّ الْأَشْرَفِيِّ

الْمِنْظُومَةُ

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع: ٧٣٦٩ / ٢٠٠٤م

دار المنهاج

٨١ شارع الهدي الحمدي - متفرع من أحمد عرابي - مساكن عين شمس - القاهرة

محمول: ٠١٢ ٣٩ ٥٣٣ ١٧

جمهورية مصر العربية

E-Mail: DarAlmenhaj@HotMail.Com

الْمَنْظُومَةُ الْأَمِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَوَفْدِهِ .
أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ النُّعْمَانُ الْأَلُوسِيُّ -الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(١٣١٧هـ)- رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى الْمُشَكِّكِينَ بِعَقِيدَةِ
الشَّيْخِ الْإِمَامِ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، عَلَمِ الْأَعْلَامِ : أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ
الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ النُّمَيْرِيِّ -الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٧٢٨هـ)- رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ «جَلَاءُ الْعَيْنَيْنِ فِي مُحَاكَمَةِ
الْأَحْمَدِيِّينَ» (ص ٧٣) -مَا نَصَّهُ- :

«اعْلَمْ أَنَّ عَقِيدَةَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْمُوَافَقَةُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،
وَأَقْوَالِ سَلَفِ الْأُمَّةِ : مُسْتَفِيضَةٌ مُفَصَّلَةٌ فِي تَصَانِيفِهِ ، وَحُبُّهُ
وَتَعْظِيمُهُ لِلصَّحَابَةِ الْكَرَامِ -لَا سِيَّمَا الشَّيْخَيْنِ- طَافِحَةٌ بِهِ
عِبَارَاتُهُ ، وَذَلِكَ أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ ، خُصُوصًا لِمَنْ

المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية

تتبعها في تأليفاته .

ونقلها بأسرها يُفْضِي إلى الملل ؛ إلا أنني أحرر لك
البعض وعن البحر اكتفاء بالوشل^(١) .

فمنه قوله : « . . . » .

ثم سرد - رحمه الله - خمسة عشر بيتاً من الشعر^(٢) ؛
تتضمن (مُجمل الاعتقاد)^(٣) السلفي الناصع ؛ الذي عاش شيخ
الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - داعياً إليه ، ومات - بإذن الله -

(١) عجز بيت مشهور من «لامية ابن الوردي» (ص ٨١ - بشرحها :
«العطر الوردي») .

والوشل : الماء القليل الذي يتقاطر من أعلى الجبل .

(٢) وأضفت بيتاً (سادس عشر) - عليها - من كتاب «الجامع للمتون
العلمية» (ص ٤٠٧) للشمراني - بإثبات (الميم) - غفر الله له - ناقلًا له عن
بعض النسخ .

وأنظر - حوله! - كتابي «الدرر المتلألئة . . .» (ص ٩٢-٩٣) .

(٣) كذا سماها أخونا الفاضل الشيخ الدكتور عبد السلام بن برجس
آل عبد الكريم - حفظه المولى - تعالى - في رسالته «الصحيح من النظم
الفصيح» (ص ٣٩) .

المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية

-تعالى- عليه .

وهي هذه ؛ التي تتضمنها هذه الرسالة -بحمد الله- .
ولقد نظمت عقب كل بيت من أبيات هذه القصيدة بيتين
على نمطه ووزنه ومعناه -تكميلاً- .

* ثم ختمت -آخرًا- بنظم عشرين بيتًا -تتميمًا- ؛ تتضمن
مُجمل أصول أهل السنة في (مسألة الإيمان والكفر) ؛ ردًا على
تفريط المرجئة ، ونقضًا على إفراط الخوارج ؛ لكون الناظم
-رحمه الله- تعالى- لم يذكر هذه المسألة المهمة في نظمه .

وهي (اليوم) -كما لا يخفى على المنصف!- من الأهمية
بمكان كبير -تأصيلًا ، وضبطًا- ؛ دفعًا لأفهام متوهمه ، وردًا
لأراء متطرفة!

فصارت نحوًا من سبعين بيتًا^(١) .

والموفقُ الله ، ولا حول ولا قوة إلا به -سبحانه وتعالى- .
ولعل الله -جل وعلا- إذا فسح في العمر ، وأصلح في
العمل -وهو المرجو منه- سبحانه- : أن أقيد عليها شرحًا وجيزًا ،

(١) وهي -أصلاً وتيمّة- منظومة على (البحر الكامل) .

الْمَنْظُومَةُ اللَّامِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

وَتَعْلِيْقًا لَطِيْفًا ؛ يُوضِّحُ أَصُولَهَا ، وَيَشْرَحُ فُصُولَهَا ^(١) .

(١) وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى «شَرْحٍ» لِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ ؛ بِقَلَمٍ : أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْدَاوِيِّ الْحَنْبَلِيِّ - وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ ^(١) !!- ؛ بِعَنْوَانٍ : «الَلَّائِي الْبَهِيَّةُ فِي شَرْحِ لَامِيَّةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» مَطْبُوعٌ فِي دَارِ الْمُسْلِمِ ، بِتَعْلِيْقِ الدَّكْتُورِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانِ - وَفَقَّهُ الْمَوْلَى - .
وَطَبَعْتُهُ الْأَوَّلَى كَانَتْ فِي مُؤَسَّسَةِ النُّورِ - بِالرِّيَّاضِ (سَنَةِ ١٣٥٨ هـ) ، بِتَعْلِيْقِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَمْدِ الصَّالِحِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

.....
(أ) وَلَمْ يُورِدْهُ الدَّكْتُورُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّرِيقِيُّ فِي كِتَابِهِ «مَعْجَمُ مُصَنَّفَاتِ الْحَنْبَلَةِ» !
وَلَيْسَ هُوَ (شِهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْدَاوِيِّ) -الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٨٧ هـ) ، وَالْمُتَرَجِّمُ فِي «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» (٥٠٨/٨ - تَحْقِيقُ الْأَرْنَؤُوطِ) !- ؛ فَإِنَّ (الْشَّارِحَ) -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَنْقُلُ عَنِ الْعَلَّامَةِ السَّفَّارِينِيِّ -الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١١٨٨ هـ) - وَطَبَقْتَهُ !

وَلَيْسَ هُوَ -أَيْضًا- (أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَعْرُورِ الْمَرْدَاوِيِّ) -الْمُتَرَجِّمُ فِي «الضُّوءِ اللَّامِعِ» (٣٥٥/١) - ؛ فَقَدْ كَانَ -هَذَا- حَيًّا سَنَةَ (٨٤٢ هـ) !!

كَلِمَةُ عِلْمِيَّةٌ

حول نسبة (المنظومة)

لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

إِنَّمَا كَتَبْتُ عَلَى طُرَّةِ الْكِتَابِ : (الْمَنْسُوبَةُ . .) ؛ لِأَنِّي
بَحَثْتُ عَنْهَا فِي كُتُبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، وَتَلَامِيذِهِ -أَوْ كِبَارِ النَّاقِلِينَ
عَنْهُ- : فَلَمْ أَجِدْ -فِيمَا بَحَثْتُ- أَيَّ إِثْبَاتٍ لَهَا ، أَوْ عَزْوٍ إِلَيْهَا!!
لَكِنِّي وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ -نَفْسِهِ- رَحِمَهُ اللَّهُ -
فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٩٧/٦) -أَثْنَاءَ مُنَاقَشَتِهِ لِمَسْأَلَةِ الْكَلَامِ
الْإِلَهِيِّ- ؛ قَالَ فِيهِ : « . . وَقَدْ أَنْشَدَ فِيهِمُ الْمُنْشِدُ : . . . » ، ثُمَّ ذَكَرَ
الْبَيْتَ التَّاسِعَ :

قُبْحًا لِمَنْ نَبَذَ الْقُرْآنَ وَرَاءَهُ

فَإِذَا اسْتَدَلَ يَقُولُ قَالَ الْأَخْطَلُ

وَهَذَا الْعَزْوُ -هَكَذَا!!- يُلْقَى ظِلَالًا مِنْ الْاِحْتِمَالِ حَوْلَ

الشَّخْصِيَّةِ (الْحَقِيقِيَّةِ) لِلنَّاظِمِ!

الْمَنْظُومَةُ اللَّامِيَّةُ فِي الْأَصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

وَمِنْ الْغَرِيبِ (!) أَنَّ جُلَّ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى هَذِهِ (الْمَنْظُومَةِ)
-مِنَ الْمُعَاصِرِينَ- لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا حَوْلَ نِسْبَتِهَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ
-نَفِيًّا، وَلَا إِبْثَاتًا-! إِلَّا أَنَّ شَارِحَهَا -المرداوي- قَالَ فِي
مُقَدِّمَةِ «شَرْحِهِ» (ص ٣) -عَنْهَا- : «تُنْسَبُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ
تَيْمِيَّةٍ...»!

ثُمَّ رَأَيْتُ مَا قَالَهُ سَمَاحَةُ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ
الْعُثَيْمِينَ فِي كِتَابِهِ «شَرْحُ السَّفَارِينِيَّةِ» (ص ٤٢٧-٤٢٨ - دار
البصيرة) -تَعْقِيْبًا عَلَى وَرُودِ سُؤَالٍ لَهُ حَوْلَ الْبَيْتِ الرَّابِعِ- مِنْهَا- ،
وَهُوَ :

وَأَقُولُ فِي الْقُرْآنِ مَا جَاءَتْ بِهِ

آيَاتُهُ فَهُوَ (الْقَدِيمُ) ^(١) الْمُنْزَلُ

فَقَالَ سَمَاحَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- :

«هَذِهِ -أَوَّلًا- تَحْتَاجُ إِلَى إِبْثَاتٍ أَنَّهَا لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ ابْنِ

تَيْمِيَّةٍ .

(١) وَفِي طَبْعَتِنَا -هَذِهِ- تَرْجِيحُ مَا وَرَدَ فِي نُسْخَةٍ : (الكَرِيمُ) .

الْمَنْظُومَةُ اللَّامِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهَا : فَإِنَّ هَذَا -لَعَلَّهُ- فِي أَوَّلِ طَلَبِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ : (قَدِيمٌ) هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّاسِ .

لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا لَا تَصَحُّ -أَصْلًا- عَنِ الشَّيْخِ .

قُلْتُ : وَفِي نُسْخَةِ (الكَرِيمِ) -وَهُوَ مَا اخْتَرْتُهُ- هُنَا- ؛ وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلْحَقِّ الْوَارِدِ فِي قَوْلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- : ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . . .﴾ [الواقعة : ٧٧] .

ثُمَّ أَوْقَفَنِي بَعْضُ إِخْوَانِي طَلَبَةِ الْعِلْمِ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- عَلَى كَلِمَةٍ -مَنْقُولَةٍ عَنِ (الْإِنْتِرَنَتِ)- لِأَحَدِ الْبَاحِثِينَ ؛ قَالَ فِيهَا :

«وَقَفْتُ عَلَى نُسْخَةٍ خَطِيَّةٍ مِنْ (الْمَنْظُومَةِ اللَّامِيَّةِ) ؛ مَكْتُوبَةٍ عَلَى طَرَةِ مَجْمُوعٍ -فِيهِ «فَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ- ؛ بِخَطِّ أَحَدِ أَبْنَاءِ عُمُومَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -بِتَارِيخِ (٧٦٢ هـ)- فِي غَايَةِ الْجَوْدَةِ وَالنَّفَاسَةِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِنِسْبَتِهَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ» .

وَذَكَرَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ -عَافَاهُ اللَّهُ ، وَسَدَّدَ خُطَاهُ- هَذِهِ (الْمَنْظُومَةَ) فِي كِتَابِهِ «الْمَدَاخِلُ إِلَى أَثَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَمَا لَحِقَهَا مِنْ أَعْمَالٍ» (ص ٧٢) تَحْتَ بَابٍ : (الْكُتُبُ الْمَنْحُولَةُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ) ، دُونَ أَيِّ تَعْلِيْقٍ أَوْ بَيَانٍ !

المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية

قلتُ :

وأيّ ما كان ؛ فإنّ مُجَمَّلَ ما تَحْتَوِيهِ هَذِهِ «المنظومة»
-والحمد لله- لا يَخْرُجُ عَمَّا عَاشَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-
حَيَاتُهُ -كُلُّهَا- لِتَشْبِيهِهِ ، وَتَوْكِيدِهِ -فِي قَوَاعِدِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ ،
وَأُصُولِهَا- .

والله -تعالى- أَعْلَمُ .

فَنَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يُحْيِيَنَا عَلَى ذَلِكَ ، وَأَنْ يُمَيِّتَنَا عَلَيْهِ ،
وَيَجْمَعَنَا مَعَ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ إِلَيْهِ .

المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية

وأخيراً :

فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا - كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا - ؛ إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ -
قَرِيبٌ مُجِيبٌ .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .
وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

١٣ رمضان ١٤٢٤هـ

١- يَا سَائِلِي عَنْ مَذْهَبِي وَعَقِيدَتِي

رُزِقَ الْهُدَى مَنْ لِلْهُدَايَةِ يَسْأَلُ

أَعْظَمَ بِهِ ذَا عَقْدٍ أَهْلٍ تَسْنُنُ

مِنْ نَهْجِ أَسْلَافٍ لَنَا قَدْ فَضَّلُوا

رَبُّطًا بِ (قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ)

دُونَ الْغَيْثِ مِنَ الْكَلَامِ يُزَلْزَلُ

٢- اِسْمَعْ كَلَامَ مُحَقِّقٍ فِي قَوْلِهِ

لَا يَنْشِي عَنْهُ وَلَا يَتَبَدَّلُ

صَبْرًا عَلَى جَهْلِ الَّذِينَ تَمَرَّدُوا

حِلْمًا عَلَى مَنْ كَذَّبُوا وَتَقَوَّلُوا

وَاللَّهُ نَاصِرُ جُنْدِهِ فِي حَقِّهِ

نَصْرًا يُثَبِّتُهُ فَلَا يَتَحَوَّلُ

المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية

٣- حُبُّ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ لِيْ مَذْهَبٌ

وَمَوَدَّةُ الْقُرْبَى بِهَا أَتَوَسَّلُ

لَا رَافِضِيٌّ فِي غُلُوِّ مَارِقٍ

لَا نَاصِبِيٌّ مُجْرِمٌ لَا يَخْجَلُ

لَكِنَّهُ الْوَسَطُ الْقَمِيْنُ قَبُولُهُ

مِنْ أُمَّةٍ فِيهَا الْحَقَائِقُ كُمُلُ

٤- وَلِكُلِّهِمْ قَدَرٌ وَفَضْلٌ سَاطِعٌ^(١)

لَكِنَّمَا الصَّدِيقُ مِنْهُمْ أَفْضَلُ

ثُمَّ ابْنُ خَطَّابٍ كَذَا عُثْمَانُنَا

وَتَلَا أَبُو الْحَسَنِ عِقْدٌ يَكْمُلُ

وَتَمَامُ عَشْرَتِهِمْ بِشَارَةِ جَنَّةٍ

أَمَّا الْبَقِيَّةُ فَضْلُهُمْ هُوَ مُجْمَلُ

٥- وَأَقُولُ فِي الْقُرْآنِ مَا جَاءَتْ بِهِ

آيَاتُهُ فَهُوَ الْكَرِيمُ^(٢) الْمُنَزَّلُ

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ : (وَلِكُلِّهِمْ قَدَرٌ عَلاَ وَفَضَائِلُ) .

(٢) فِي بَعْضِ النُّسخِ : (الْقَدِيمُ) ! وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٨) .

الْمَنْظُومَةُ اللَّامِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

هَذَا كَلَامُ اللَّهِ حَرْفُ صَوْتِهِ

حَقٌّ يَلِيْقُ وَوَاجِبٌ مُتَقَبَّلٌ

مِنْهُ ابْتِدَاءٌ ثُمَّ عَوْدٌ آخِرًا

هَذَا الصَّوَابُ وَغَيْرُهُ مُتَقَلِّبٌ

٦- وَأَقُولُ قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ

وَالْمُصْطَفَى الْهَادِي وَلَا أَتَأَوَّلُ

هَذِي الْمَحَجَّةُ كَالنَّهَارِ مُضِيَّةٌ

لَا نَبْتَغِي عَنْهَا الْبَدِيلَ فَنَرُدُّ

فَاتْرُكْ سِوَى هَذَيْنِ رَأْيَا كَاسِدًا

وَارْفَعْ لِسَوْتِ الْحَقِّ فِيهِ تُجَلِّجُ

٧- وَجَمِيعُ آيَاتِ الصِّفَاتِ أُمْرُهَا

حَقًّا كَمَا نَقَلَ الطُّرَاذُ الْأَوَّلُ

وَكَذَا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ صَحِيحَةٌ

مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ يُرَدُّ يُعْلَلُ

ذَا مَنَهَجُ الْأَسْلَافِ هُمْ قَدْ حَقَّقُوا

نَهَجَ السَّلَامَةِ حَقُّهُ هُوَ أَكْمَلُ

الْمَنْظُومَةُ اللَّامِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

٨- وَأَرَدُ عَهْدَتَهَا إِلَى نُقَالِهَا

وَأَصُونَهَا عَنْ كُلِّ مَا يُتَخِيلُ

إِثْبَاتُ تَسْلِيمٍ لَنَا فِي حِكْمَةٍ

وَالْعِلْمُ أَصْلُ جَمْعُهُ هُوَ أَعْدَلُ

مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَحْرِيفِهِ

وَكَذَا الْمَفْهُومُ إِنَّهُ لَمُعْطَلُ

٩- قُبْحًا^(٣) لِمَنْ نَبَذَ الْقُرْآنَ وَرَاءَهُ

وَإِذَا اسْتَدَلَّ يَقُولُ قَالَ الْأَخْطَلُ

ذَاكَ الَّذِي صَارَ الضَّلَالُ شِعَارَهُ

وَدِثَارُهُ بَجْهَالِيَّةٍ يَتَزَمَّلُ

الْعِلْمُ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَسُنَّةٍ

أَمَّا سِوَى هَذَيْنِ : لَا يُتَحَمَّلُ

١٠- وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ حَقًّا رَبَّهُمْ

وَالِى السَّمَاءِ بِغَيْرِ كَيْفٍ يَنْزَلُ

(٣) فِي بَعْضِ النُّسخِ : قُبْحٌ .

المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية

نَصُّ مِنَ الْقُرْآنِ قُلْ وَحَدِيثُنَا
صَحَّ التَّوَاتُرُ حَقُّهُ مُتَمَثِّلُ
أَمَّا الَّذِي رَدَّ النَّصُّوصَ بِجَهْلِهِ
فَكَلَامُهُ فِيهَا عَيْيٌ مُبْطَلُ
١١- وَأَقْرُبُ بِالْمِيزَانِ وَالْحَوْضِ الَّذِي
أَرْجُو بَأْنِي مِنْهُ رِيًّا أَنْهَلُ
وَسُؤَالِي مَوْلَايَ الْإِلَهَ تَضَرُّعًا
رُجْحَانِ مِيزَانِي فَلَسْنَا نُبْسَلُ
وَبِشْرَبَةٍ مِنْ حَوْضِ أَحْمَدَ سَيِّدِي
لَا لَيْسَ عَنْ عَطَشٍ فَذَلِكَ سَلْسَلُ
١٢- وَكَذَا الصَّرَاطُ يُمَدُّ فَوْقَ جَهَنَّمَ
فَمَوْحِدٌ^(٤) نَاجٍ وَآخِرُ مُهْمَلُ
حَدُّ كَحَدِّ السَّيْفِ لَا فِي غَمْدِهِ
دِقُّ الشُّعِيرَةِ حَجْمُهُ هُوَ مُذْهِلُ

(٤) فِي بَعْضِ النُّسخِ : فَمُسَلَّمٌ .

الْمَنْظُومَةُ اللَّامِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

فَاللَّهُ نَسْأَلُ أَنْ نَمُرَّ سَلَامَةً

ذِي رَحْمَةٍ الْبَارِي عَلَيْنَا تَحْصُلُ

١٣- وَالنَّارُ يَصْلَاهَا الشَّقِيُّ بِحِكْمَةٍ

وَكَذَا التَّقِيُّ إِلَى الْجَنَانِ سَيَدْخُلُ

رَبِّي إِلَهَ الْعَالَمِينَ رَجَاؤُنَا

بُعْدٌ عَنِ النَّارِ فَلَا نَتَهَوَّلُ

وَكَذَاكَ رَبِّي جَنَّةٌ تُعْطِينَهَا

طُوبَى النِّعَمِ بِفَيْئِهَا نَتَظَلَّلُ

١٤- وَلِكُلِّ حَيٍّ عَاقِلٍ فِي قَبْرِهِ

عَمَلٌ يُقَارِنُهُ هُنَاكَ وَيُسْأَلُ

إِمَّا نَعِيمٌ بَرَزَ حَيٌّ دَائِمٌ

فِيهِ السَّعَادَةُ لِلْجَنَانِ تُوصَّلُ

أَوْ فِي الشَّقَاءِ بِنَارِ قَبْرِ مُوقَدٍ

فِيهِ التَّعَاسَةُ صِيْحَةٌ وَتَوَلَّوُلُ

١٥- هَذَا اِعْتِقَادُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ

وَأَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ أَحْمَدُ يُنْقَلُ

الْمَنْظُومَةُ الْأَلَامِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

وَكَذَلِكَ أَشْيَاخُ لَنَا مِنْ بَعْدِهِمْ
إِشْرَاقَةُ النُّورِ فَلَا لَا تَعْجَلُوا
بَارِئُ عُثَمِيٍّ وَنَاصِرُ سُنَّةِ
إِيْمَانُهُمْ أَمِنْ أَمَانٍ يُؤْمَلُ
١٦- فَإِنْ اتَّبَعْتَ سَبِيلَهُمْ فَمَوْفُوقُ
وَإِنْ ابْتَدَعْتَ فَمَا عَلَيْكَ مَعُولُ
كُلُّ ابْتِدَاعٍ حَالُهُ فَضَلَالَةٌ
أَمَّا اتِّبَاعُ حَالِهِ هُوَ أَمْثَلُ
وَالسُّنَّةُ الْغُرَاءُ مِفْتَاحُ الْهُدَى
بَلْ لِرَدَى نَقْضٌ لَهُ وَتَعَرُّقُ

[تَمَّتْ (الْأَلَامِيَّةُ) - بِحَمْدِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ]

* * * * *



التَّيْمَةُ الْعِلْمِيَّةُ

قَدْ قُلْتُ -بَعْدَ- مُتَمِّمًا وَمُكَمِّلًا
قَوْلًا صَرِيحًا عَنْهُ لَسْنَا نَعْدِلُ :
إِيمَانُنَا قَوْلٌ وَعَقْدٌ مُذْعِنُ
وَكَذَا جَوَارِحُنَا بِهِدِي تَعْمَلُ
هُوَ زَائِدٌ بِالصَّالِحَاتِ وَنَاقِصُ
بِالْفِعْلِ لِلْعَصِيَّانِ لَا لَا تَغْفُلُوا
عَنْ حُجَّةٍ فِيهَا الْكِتَابُ مُصَرِّحُ
أَوْ سُنَّةٌ صَحَّتْ فَلَا تَسْتَبْدِلُوا
وَالْحُكْمُ بِالْوَضْعِيِّ لَيْسَ بِهِيْنِ
إِذْ إِنَّهُ كُفِّرَ وَلَكِنْ فَصَّلُوا
فَالضَّدُّ لِلْإِيمَانِ كُفْرٌ ظَاهِرُ
مِنْهُ الْكَبِيرُ وَمِنْهُ مَا لَا يَنْقُلُ

الْمَنْظُومَةُ اللَّامِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ

هَذَا اتِّفَاقٌ بَيْنَ أَسْلَافٍ لَنَا
هَذِي الْحَقَائِقُ شَمْسُهَا لَا تَأْفُلُ
أَمَّا اصْطِلَاحَاتٌ فَلَيْسَتْ دَائِمًا
فِيهَا الصَّوَابُ وَلَيْسَ دَوْمًا تُقْبَلُ
فَكَلَامٌ غَيْرُ اللَّهِ قُلْ وَرَسُولُهُ
هُوَ عُرْضَةٌ لِلرَّدِّ (هَآ) فَتَأْمَلُوا
قَوْلٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ عَقْدٌ أَصْلُهَا
أَسْبَابُ كُفْرٍ فَاعْلَمُواهَا وَاعْقِلُوا
تَكْذِيبُ اسْتِكْبَارُ قُلْ إِعْرَاضُهُمْ
وَكَذَاكَ شَكٌّ وَالنَّفَاقُ مُكْمَلُ
أَنْوَاعِ كُفْرٍ أَكْبَرُ مَعْرُوفَةٌ
كُلًّا نَقْرُبُهُ وَلَسْنَا نَجْهَلُ
إِرْجَاؤُهُمْ ضَلَّ الصَّوَابَ طَرِيقُهُ
إِيْمَانُهُمْ جَهْلٌ كَذَاكَ سَبْهَلُ

إِنَّا لَنَبْرَأُ مِنْ ضَلَالَةٍ مُرْجِيٍّ
غَرَّ جَهْلُورٍ فِي الضَّلَالِ يُنْقَلُ
وَكَذَاكَ نَبْرَأُ مِنْ ضَلَالَةٍ خَارِجٍ
غُمِرَ عُنَيْدٍ فِي الْحَمَاقَةِ يَبْذُلُ
لِيُؤَاقِعَ الْخَطَرَ الْعَظِيمَ بِبَاطِلٍ
مَعَ كَوْنِهِ فِي ظَنِّهِ هُوَ أَجْزَلُ
فَهُمْ (لَعَمْرُ اللَّهِ) شَرُّ طَوَائِفٍ
فِي ذِي الْغَوَايَةِ نَهَجُهُمْ مُتَبَلِّلُ
إِذْ إِنَّهُمْ مُتَذَبِّبُونَ بِفِكْرِهِمْ
كَالْتَّاقِضِ الثُّوبِ لِمَا هُوَ يَغْزِلُ
فَخَوَارِجُ فِي السُّوءِ شُبْهَةٌ جَاهِلٍ
رَبِّي النَّجَاةَ نَجَاةَ مَنْ لَا يُخْذَلُ
صَلَّى الْإِلَٰهَ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
خَتَمًا لَذَا النَّظْمِ بِمَا لَا يُعْضَلُ

- تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ -

المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية

الفهرس العام

مقدمة.....	٣
كلمة حول نسبة (المنظومة) لشيخ الإسلام ابن تيمية.....	٧
بداية المنظومة - وتكملاتها -.....	١٣
بداية (التتمة) - وهي عشرون بيتاً -.....	٢١
الفهرس العام.....	٢٤

